

"كفاءة الرقابة الداخلية على تحسين الأداء المالي"

اعداد الباحثة:

هدى الدردور

بلدية الرمثا الجديدة

ملخص:

شهدف هذه البحث بيان كفاءة الرقابة الداخلية على تحسين الاداء المالي , تحديد الاسس والمعايير التي من خلالها يتم قياس كفاءة الرقابة الداخلية وتكمن اهمية البحث في وجود الرقابة الداخلية في المؤسسة ومعاصرتها لمشاكلها وان تتم الرقابة الداخلية بصورة منتظمة وعلى مدار السنة مما يؤدي الى المتابعة والمقدرة على اكتشاف الازخطاء والمعالجة الفورية . تحقق الرقابة الداخلية سلامة المركز المالي ودقة النتائج .

حيث ان الرقابة الداخلية تؤثر في تتبع واكتشاف الازخطاء والغش وتساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وعلى اسس علميه سليمه ويؤثر في كفاءة الاداء المالي بحيث لا يدع فرصة لأي موظف التصرف بشخصه ال بعد الموافقة من شخص اخر مسؤول , السعي الى تحديث القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بمزاولة الرقابة الداخلية .

يهدف البحث الى تطوير الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية في ادارة المخاطر , ويتحقق ذلك من خلال تحديد دور الرقابة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر في المؤسسات الحكومية , من اجل رفع كفاءة القطاعات وتمثل المشكلة في ضعف مواكبة أنشطة الرقابة الداخلية وتطوير ادائها في تطبيق مكونات الرقابة الداخلية للمؤسسات الحكومية لمتطلبات ادارة المخاطر مما يؤدي الى ظهور تهديدات تحد من تطورها وتكون مؤثره في ضعف فعالية اداء الرقابة الداخلية في المراقبة والمتابعة وتقويم المؤسسات الحكومية , ويعتمد نظام الرقابة لداخلية السليم على تقييم مستمر ومنظم لطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية .

المقدمة :

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي للمؤسسات يأتي تشكيل وزارة المالية لجنة مشتركة مع جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة لتعزيز دور التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في الوحدات المدنية بالجهاز الاداري للدولة ليعمل على رفع كفاءة اداء المؤسسات .

فالرقابة الداخلية تعتبر احد الدعائم الاساسية لنظام الرقابة المالي في كافة المؤسسات حيث تسعى المؤسسات الى تعزيز كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية وانها تؤدي الى سرعة انجاز العمال وتقليل الجهد وتطوير الاداء المالي وضبط الانفاق بالإضافة الى ترشيد استخدام الموارد وحمايتها واستغلالها الاستغلال الامثل .

تعتبر الرقابة الداخلية خط دفاع رئيسي للوقاية من الوقوع في المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسة مثل الخطأ والغش والاحتيال وعدم المحافظة على الاصول والاستعمال غير المشروع لها وهي اداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن اداء العمليات وحماية الاصول والاموال في المؤسسة من كل عبث فيها , وتتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية اصولها والارتقاء بالكفاءة الانتاجية وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية , وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعية مقدما ومن اسباب الاهتمام بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية زيادة حجم المنشآت واتساع اعمالها مما ادى الى صعوبة الاعتماد على طرق الرقابة المباشرة التي كان يمارسها صاحب العمل بنفسه , حاجة الادارة العليا الى وجود نظام فعال يحقق اهدافها من حيث تحقيق اقصى انتاجية ممكنة وحماية اصول المؤسسة من الضياع والسرقة وسوء الاستعمال , ومنع الاخطاء والغش او التقليل من فرص ارتكابها وضمان دقة البيانات المالية اليها بما يساعد على اتخاذ القرارات الادارية الصائبة والكشف عن الانحرافات تمهيدا لاتخاذ الاجراءات التصحيحية بشأنها .

بيان التطور التاريخي والمفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية :

تقوم المؤسسة على مجموعة من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها , ويتم ذلك من خلال تسخير مجموعة من الموارد المادية والمالية والبشرية بالإضافة الى مختلف اشكال التكنولوجيا , حيث تواجه المؤسسة تحديا كبيرا

فيما يخص الاستغلال الامثل لهذه الموارد ضمن التشريعات القانونية التي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وللتأقلم هذه التحديات وتقليل المخاطر التي الممكنة تقوم الادارة بتصميم وتنفيذ مجموعة من الاجراءات تتلاءم مع نشاط المؤسسة وتساعد على تحقيق اهدافها .

مراحل تطوير تعريف نظام الرقابة الداخلية : كغيره من المفاهيم شهد تطوير لتطور الانشطة الاقتصادية ودور المؤسسة , بالإضافة الى المفاهيم المرتبطة بالملكية وتحقيق الارباح ,وبناء على ذلك يمكن ان نميز المراحل التالية :

المرحلة الاولى : المنشأ الفردية , اهتمام اصحاب هذه المنشأ بحماية النقدية من السرقة او الاختلاس , ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الاصول مثل المخزون , حيث تم تعريف الرقابة من المعهد الامريكي للمحاسبين عام 1936 (مجموعة من الوسائل تتبناها المنشأ لحماية النقدية والاصول , وكذلك لضمان الدقة الحسابية للعمليات المثبتة في الدفاتر) حيث اطلق المحاسبون على الرقابة الداخلية الاصلاح الداخلي .

المرحلة الثانية : توسع حجم المنشأ تطور تعريف الرقابة ليشمل مجموعة الوسائل والاجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الاخطاء والغش بالإضافة الى حماية النقدية والاصول .

المرحلة الثالثة : تحقيق كفاءات استخدام الموارد , حيث تم تعريف الرقابة الداخلية عام 1949 (الخطة التنظيمية وجمع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة المنشأة لحماية اصولها , وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الالتزام بها والاعتماد عليها وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الادارية المرسومة .

المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة اصبح نظام الرقابة الداخلية نظام شامل , يشمل كافة النظم الجزئية , يتكون من مجموعة من الانظمة الجزئية والتي تصنف الى نوعين نظام الرقابة التنظيمي ونظام الرقابة الاجرائي .

المرحلة الخامسة : اصبح ينظر الى الرقابة الداخلية على اساس الهدف منها حيث تم تصنيف اربعة اهداف تسعى الادارة لتحقيقها وهذا وفق تعريف COSO حيث تمحور حول الالتزام بالتشريعات والقوانين , توفير معلومات مالية موثقة , واستغلال الموارد بكفاءة , وحماية الاصول , واحترام القوانين والتعليمات سوء على المحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسة ومن جهة اخرى يسعى الى حماية اموال المساهمين واستغلالها بكفاءة .

مشكلة الدراسة واسئلتها :

تعد التقارير المالية مهمة جدا بالنسبة للمدققين حيث يكون اعتمادهم على التقارير المنشورة بشكل كبير فكلما كانت التقارير المالية ذات جودة عالية تكون موثوقة من قبل مستخدميها ومن هنا ظهرت الحاجة لا جراء هذه الدراسة عن التساؤلات .

هل البيئية الرقابية تؤثر على التقارير المالية داخل المؤسسات الحكومية .

هل المراقبة الداخلية تؤثر على جودة التقارير المالية في الشركات والمؤسسات الحكومية .

هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تحسين اداء المؤسسات الحكومية والشركات .

اهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية اهميتها من اهمية تنفيذ العمليات بكفاءة وفاعلية وبطريقة منظمة واقتصادية وكذلك حماية الموارد من الخسارة

والتلف وسوء الاستخدام وتوفير المعلومات حيث تساعد الرقابة في تصحيح الانحرافات التي قد تحدث نتيجة التغيرات في البيئة

الداخلية والخارجية .

اهداف الدراسة :

- بيان اثر كفاءة الرقابة الداخلية على تحسين الاداء .

- تحديد الاسس والمعايير التي من خلالها يتم قياس كفاءة الرقابة الداخلية .
- دراسة بين كفاءة الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي .

مفهوم الرقابة الداخلية :

تعرف الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية , والوسائل والاجراءات الموضوعية من قبل المنشأة للمساعدة في تحقيق أهداف الادارة , نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة وتطبيق سياسات الادارة والمحافظة على الاصول والممتلكات واكتشاف الغش والخطأ وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية , واعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها .

العوامل التي ساعدت على تطوير الرقابة الداخلية :

حاجة الادارة الى حماية وصيانة اموال المشروع .

حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة .

مساعدة الادارة في المحافظة على الاصول والسجلات .

حاجة الادارة الى حماية وصيانة اموال المشروع .

كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها .

اما COSO فقد عرفت الرقابة الداخلية على انها (عبارة عن عملية تنفيذ من طرف مجلس الادارة المدراء , وباقي الموظفين مصممة من أجل تأمين مستوى معقول من انجاز الاهداف التشغيلية , واعداد التقرير والالتزام) كما عرفت بانها (عملية تتأثر بمجلس ادارة الوحدة الاقتصادية والاشخاص الاخرين والتي تصمم لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق الاهداف الرئيسية الرئيسية التالية : فعالية وكفاءة العمليات .

انواع الرقابة الداخلية :

رقابة محاسبية

تهدف الرقابة المحاسبية الى التأكد من دقة البيانات المالية المدونة في الدفاتر والسجلات , لتحقيق الهدف في وجود نظام مستند سليم , واتباع نظرية القيد المزدوج في اثبات العمليات بالدفاتر , اتباع نظام الجرد المستمر واجراء المطابقة ونتائج الجرد الفعلي واجراء المراجعة الداخلية لكل ما يتم اثباته بالدفاتر والسجلات .

عناصر الرقابة المحاسبية :

وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملئم لعمليات المؤسسة.

وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة عمل المؤسسة .

وضع نظام سليم لجرد اصول وممتلكات المؤسسة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

وضع نظام لمراقبة وحماية المؤسسة واصولها وممتلكاتها ومتابعتها واستخدامها فيما خصصت له

وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات وسجلات المؤسسة المحاسبية المسؤولة عن اصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في المؤسسة مع ضرورة فحص ودراسة اسباب اي اختلاف قد تكشفه هذه المقارنة .

وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد او اكثر في المؤسسة .

رقابة ادارية :

تهدف هذه الرقابة الى تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة بتحقيق الاستخدام الامثل لموارد المؤسسة ومن وسائل تحقيق هذه الاهداف , الموازنة التخطيطية , استخدام الرقابة على الجودة استخدام نظام التقارير الدورية لضمان تدفق المعلومات بين المستويات الادارية المختلفة .

عناصر الرقابة الادارية :

وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المؤسسة بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الاساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية منها .

وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات بما لا يتعارض مع مصالح المؤسسة وعلى اي اساس ان

اي قرار لا يتخذ الا بناء على اسس ومعايير معينه وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذه القرار .

الضبط داخلي :

يقصد بالضبط الداخلي النظام وما يرتبط به من وسائل واجراءات تهدف الى ضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بصور مستمرة ويعتمد نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل , وتحديد الواجبات والاختصاصات والمسؤوليات , لكل من الادارات التي تقوم بتنفيذ العمليات التي تختص بالمحافظة على الاصول .

تلتزم وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة والوحدة الحكومية بما يلي :

اعداد خطة سنوية للتدقيق المالي ورفعها الى الوزير المختص او المجلس للمصادقة عليها قبل نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة .

تقديم تقرير شهري كلما دعت الحاجة عن اعمال الرقابة الداخلية والإنجازات والملاحظات التي لم تصوب الى الوزير المختص .

اعداد دليل اجراءات التدقيق المالي ورفعها للوزير للمصادقة عليه .

يلتزم موظفو الدائرة والوحدة الحكومية , تحت طائلة المسؤولية القانونية بتسهيل مهمة موظفي وحدة الرقابة الداخلية وتقديم البيانات

والمستندات والسجلات والدفاتر اللازمة لتمكينهم من اداء واجبهم .

مقومات الرقابة الداخلية :

يجمع الباحثون في المراجعة على انه لابد من توفر المقومات الرئيسية التي تعكس قوة وفعالية هذه النظام حيث ان نظام الرقابة الداخلية القوي من شأنه تحقيق اهداف المؤسسة المرسومة في الخطة العامة من جهة ويسمح لنظام المحاسبي من ايجاد المعلومات ذات مصداقية وعبرة نظرا ان هذه المقومات تعمل على زيادة واثبات قوة نظام الرقابة الداخلية .

المقومات التي يجب ان تتوفر في نظام الرقابة الداخلية السليم :

هيكل تنظيم اداري :

يعتبر وجود هيكل تنظيمي فعال لأي مؤسسة هي نقطة البداية لنظام رقابة فعال يحدد ويوضح المسؤوليات والصلاحيات المنوطة بكل قسم بما يضمن عدم تدخل تلك الصلاحيات وتعارضها مع تفويض دقيق للصلاحيات بما يتناسب مع اعباء تلك المؤسسة .

ولتحقيق فعالية الرقابة الداخلية يجب ان يتسم الهيكل التنظيمي بالتالي :

ان يمثل الهيكل التنظيمي الخطط التنظيمية لتحقيق اهداف المؤسسة .

التنسيق والترابط بين الاهداف الرئيسية والفرعية .

الفصل بين المهام ووضوح خطوط المسؤولية والسلطة .

مرونة وبساطة الخطط الموضوعية .

وبناء على ذلك نجد ان وجود هيكل تنظيمي واضح يعتبر من المقومات الاساسية لوجود نظام رقابة فعال قادر على التحقق من مدى

التزام الافراد بالمسؤوليات المناطة بهم وتقييم مدى الانحرافات التي قد تحدث ومعالجتها .

نظام محاسبي سليم وفعال :

هو النظام الذي يحتوي على مجموعة من الدفاتر والمستندات والسجلات بغرض اثبات العمليات التي في المؤسسة او مع اطراف

اخرى تراعي الناحية الشكلية والقانونية عند اعدادها وكذلك دليل محاسبي لتبويب الحسابات بما يتلأ مع طبيعة عمل المؤسسة حيث

يتم تقسيم الحسابات الى فرعية ورئيسية على يتسم بالسهولة والوضوح .

لوجود نظام محاسبي سليم يجب يتميز النظام بما يلي :

السهولة والوضوح والثبات وعم الجمود في المفاهيم التي تحكم عملية التوجه المحاسبي .

ان يشتمل النظام المحاسبي على الدفاتر والمستندات الكاملة سواء الداخلية او الخارجية .

ان يحتوي النظام المحاسبي على التقارير و القوائم المالية سواء كانت تاريخية . جارية . مستقبلية

ان يتوافق النظام مع الهيكل التنظيمي . بغرض اجراء محاسبة المسؤولية .

وعليه فان وجود نظام محاسبي سهل وواضح ومتكامل بما يحتويه من سجلات ودفاتر ودليل اجراءات وتقارير مالية له دور مهم في

تحقيق نظام رقابة فعال لأنها المصدر الاساسي للقيود وادلة الاثبات .

رقابة الاداء :

يعتبر وجود معايير خاصة بالأداء في اي مؤسسة مهم جدا رقابة فعالة للتحقق من مدى الالتزام بمستويات الاداء المخطط لها

ومعالجة الانحرافات ان وجدت وقد تكون الرقابة مباشرة كأشراف كل مسؤول عن اعمال مرؤوسيه او غير مباشرة باستخدام ادوات

الرقابة كالموازنات التقديرية وتقارير الكفاية .

اختيار الموظفين الكفاء وتدريبهم :

اختيار الموظفين الكفاء وتدريبهم وتحسين مهاراتهم مهم لتحقيق رقابة فعالة فقد لا ينجح نظام الرقابة في تحقيق اهدافه بسبب عدم

كفاءة او امانة الموظفين ومن ناحية اخرى قد يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا وجيدا بفضل كفاءة ومهارات الموظفين حتى لو كان

هناك نقصا في عناصر الرقابة الاخرى .

وستنتج مما سبق فان الافراد الكفاء لهم دور بارز وهام في تحقيق رقابة فعالة مع ضرورة تدريبهم وتحفيزهم على الالتزام بالنظام

وتطبيقه ووضع كل شخص في المكان المناسب وتحديد واضح لمسؤولية كل فرد .

وضع السياسات والاجراءات الخاصة بحماية الاصول :

من الضروري وضع كافة السياسات والاجراءات ووسائل الامن الكافية للحفاظ على الاصول والسجلات من التلف والضياع والسرقة , خاصة في حالة استخدام نظم التشغيل الإلكتروني فلا بد من وضع الاجراءات التي تضمن حماية الملفات والرامج المخزنة .

المراجعة الداخلية :

من المتطلبات الاساسية في نظام الرقابة الداخلية وجود قسم للتدقيق الداخلي لتأكد من التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية .

الرقابة الداخلية هي عملية مراقبة وضبط العمليات داخل المؤسسة من خلال مراجعة شاملة ودورية من قبل قسم مختص داخل المؤسسة (قسم التدقيق الداخلي) وتتم ادارة هذه القسم من قبل مدير مسؤول عن كافة المراجعة الداخلية لجميع الانشطة والعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة في جميع اقسامها من اجل تحديد مدى صحة الاجراءات والتأكد من دقة عمليات تنفيذ المهام , ويجب على مدير قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة , ان يراعي الاهمية النسبية في عملية المراجعة الداخلية , وذلك من خلال التركيز على الاقسام التي تعد اعمالها اكثر حساسية من غيرها .

اهداف المراجعة الداخلية :

اكتشاف الاخطاء التي تم ارتكابها او التي لا تتوافق مع اللوائح والمبادئ المالية .

الكشف عن عمليات الغش والسرقة والاحتيال والتزوير داخل المؤسسة .

تقليل هدر الموارد واستغلالها على النحو المطلوب .

وجود البرامج المحاسبية الالية المتكاملة في العمل :

يعتبر وجود البرامج المحاسبية الإلكترونية من العناصر الاساسية لنظام الرقابة الداخلية لما لها من دور فعال في تسهيل وسرعة انجاز الاعمال , وازدادت اهميتها نتيجة التقدم التكنولوجي في انجاز الكثير من المهام كبعض خطوات الدورة المسندية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بهدف الاعداد او الافصاح عنها .

حيث توفر البرامج المحاسبية في العمل التالي :

- الدقة والسرعة في العمل .
- السهولة في الحصول على المعلومات .
- حماية الاصول .
- توفير الوقت والتكلفة .
- التحكم في المعلومات .

اهداف الرقابة الداخلية :

حماية أصول المنشأة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستعمال .

التأكد من دقة البيانات والمعلومات المالية المدونة بالدفاتر والسجلات عن طريق محاولة منع الاخطاء المعتمدة وغير المعتمدة لضمان

الثقة في امكان الاعتماد عليها قبل اتخاذ القرارات .

رفع الكفاءة الانتاجية بتحقيق الاستخدام الامثل لموارد المنشأة .

ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الادارية المرسومة .

الرقابة على الموارد المتاحة .

التحقق من فاعلية العمليات المالية المتبعة وكفاءتها .

التأكد من مدى التزام بالتشريعات النافذة للحد من الاخطاء واكتشافها في حال وقوعها .

محددات الرقابة الداخلية :

الاطء البشرية المحتملة الناتجة عن الاهمال , والشروء الذهني , وسوء التقدير وعدم الالمام بالعمليات او سوء فهمها .

احتمال مخالفة اجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقها .

خصائص الرقابة الداخلية :

خطة تنظيمية تكمل حسن سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية.

تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الاختصاص وتضاربه .

وجود اجراءات تسجيليه مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة الاصول والتزامات وعلى الدخل والمصروفات .

المبادئ الاساسية لتقييم وتحسين الرقابة الداخلية :

- تمثل هذه المبادئ ممارسة جيدة لتقييم انظمة الرقابة الداخلية . وكذلك لتسهيل تقييم وتحسين انظمة الرقابة الداخلية .
- دعم اهداف المؤسسة .
- يجب استخدام الرقابة الداخلية لدعم المؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال امتثالها للقواعد واللوائح والسياسات والانظمة .
- تحديد الادوار والمسؤوليات .
- يجب ان تحدد المؤسسة الادوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالرقابة الداخلية .
- التواصل بشكل منتظم .

- يجب ان تضمن المؤسسة الاتصال المنتظم فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية ومطابقة الدخل من قبل الجميع .
- توفير الشفافية والمساءلة .
- تقديم تقارير دورية الى اصحاب الاختصاص عن مخاطر المؤسسة .

مخاطر الرقابة الداخلية :

مخاطر الرقابة هي المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في احد الارصدة او في نوع معين من المعاملات , ولا يمكن اكتشافها في وقت مناسب عن طريق اجراءات الرقابة الداخلية بمعنى اخر (ان المخاطر الرقابية قياس لتقديرات المراجع الاحتمالية الزائدة عن المقدار المقبول لن يتم اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية) ويعتبر هذا الخطر دالة لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية , اي كلما كانت الرقابة الداخلية اكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وقوع أخطاء او اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية .

ويتوقف تقدير المراجع لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وفي حال عدم وجود هذا التقييم فينبغي على المراجع ان يفترض ان المخاطر الرقابية مرتفعة .

ومن هنا يتم تحديد المراجع لمخاطر الرقابة الداخلية ومجالات الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعتمد على الحكم الشخصي للمراجع , ويعرف ضعف الرقابة الداخلية الذي يؤدي الى تقدير مرتفع لمخاطر المراجعة عدم فاعلية اجراءات الرقابة , والتي تؤدي الى وجود خطأ او عدم انتظام في القوائم المالية , ويترتب على ذلك ضرورة قيام المراجع بتحديد احتمال حدوث خطأ او عدم انتظام حتى تكشف في الوقت المناسب على عناصر القوائم المالية .

ادارة مخاطر الرقابة الداخلية في القطاعات الحكومية وفق COSO .

محاولة تطور دور الرقابة الداخلية في القطاعات الحكومية في ادارة المخاطر , ويتحقق ذلك من خلال تحديد دور الرقابة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر في القطاعات الحكومية , من اجل رفع كفاءة القطاعات الحكومية وتطوير ادائها وتتمثل المشكلة في ضعف مواكبة أنشطة الرقابة COSO في ظل تطبيق مكونات الرقابة الداخلية للقطاعات الحكومية لمتطلبات ادارة المخاطر مما يؤدي الى ظهور تهديدات تحد من تطورها وتكون مؤثرة في ضعف فعالية اداء الرقابة الداخلية " ان توفير متطلبات ادارة المخاطر في القطاعات الحكومية يزيد من فاعلية دور الرقابة الداخلية في المراقبة والمتابعة وفق اطار ادارة المخاطر".

تعد المخاطر من اهم التحديات التي توجهها القطاعات الحكومية , وتعمل على التصدي لها , وتجنب حدوثها مستقبلا , والتي تنشأ نتيجة لتغيرات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة ويعتمد النظام السليم للرقابة الداخلية على تقييم مستمر ومنظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها القطاعات الحكومية .

وبناء على ذلك يجب الاهتمام في تفعيل دور الرقابة في القطاعات الحكومية لإدارة المخاطر على وفق اطار COSO لما له من اثر ايجابي تحسين فعالية العمليات وتحقيق اهداف الرقابة الداخلية وضرورة تطوير تقارير التدقيق الداخلي بحيث تتضمن تلك التقارير على عمليات وحدة ادارة المخاطر ومدى التزامها داخل الوحدات الحكومية بتنفيذ التوصيات الصادرة منها .

التوصيات :

ضرورة وجود انظمة جيدة للرقابة الداخلية لتساعد في اكتشاف الاخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة .

ضرورة تعيين مراقبين ذو كفاءة وخبرة عالية لاكتشاف الاخطاء التي تحدث .

ضرورة تطبيق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسة لتقليل المخاطر عند اتخاذ القرار .

ضرورة الاطلاع على المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتقليل من المخاطر عن اتخاذ القرار.

ضرورة عمل رقابة مستمرة لتجنب المخاطر التي قد تحدث عند اتخاذ القرار .

النتائج :

- وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية تساعد في اكتشاف الأخطاء التي تحدث في رفع الكفاءة والجودة
- وجود نظام رقابة داخلي جيد غير كافي لاكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لا بد من وجود مراقبين أكفاء وذات خبرة عالية .
- ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر سلبا عند اتخاذ القرارات .
- عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث عند اتخاذ القرارات .
- تطبيق كافة المبادئ والقواعد الدولية في المؤسسات لتقليل المخاطر في اتخاذ القرارات .
- الإطلاع على المبادئ والقواعد الدولية تقلل من مخاطر منح الائتمان .

الخاتمة:

تعطي المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها وخصوصا مع كبر حجمها وذلك حفاظا على بقاءها واستمراريتها , هذا ما أدى الى ضرورة اقامة قسم الرقابة الداخلية و قسم المراجعة الداخلية فعال وكفيل لحماية حقوق المؤسسة وموجودتها من شتى أعمال التلاعب والاهمال ويضمن سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش ,

من خلال بحثنا حاولنا ابراز الهدف الرئيسي من دراستنا هو التعرف على عملية المراجعة الداخلية ومساهمتها في تفعيل الرقابة الداخلية , وعلى هذا الاساس تطرقنا الى فيه الى مفاهيم حول المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ,

الدراسات السابقة

الدراسات العربية :

دراسة (ابو شعيشع 1998) بعنوان " تليل مسؤولية مراجعي الحسابات نحو الاخطاء " هدفت الدراسة الى تحليل مسؤولية مدققي الحسابات نحو الاخطاء , وخلصت الدراسة انه يجب على المدقق في ضوء المعيار الامريكي 82 ان يكون مسؤولا عن اعطاء تأكيد معقول باكتشاف جميع الاخطاء والغش ذات التأثير الجوهرى على القوائم المالية , بينما تعد ادارة المنشأة مسئولة عن منع و اكتشاف جميع الاخطاء والغش بالدفاتر والقوائم المالية , واطارة الدراسة الى وجود جوانب قصور جوانب قصور في المعيار تحتاج الى تطوير .

دراسة (الرمحي 2004) بعنوان " تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الاردنية " هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر واجراءات تطبيقها , وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الاسلوب , وذلك وصلا الى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل للتطبيق .

دراسة (علي 2005) بعنوان " مسؤولية المراجع عن اكتشاف التلاعب والغش , وتحديد طبيعة التلاعب في ضوء الإصدارات المهنية الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان الإصدارات المهنية والدراسات العلمية الحديثة قد أولت اهتماما كبيرا لمفهومي الشك المهني والتفكير الجماعي المتوقع للمدقق , وهو بصدد تخطيط اجراءات التدقيق , وبما يمكنه من اكتشاف التلاعب في القوائم المالية . كما قدمت إرشادات كافية بشأن اجراءات التدقيق الملائمة لاكتشاف التلاعب في القوائم المالية , خاصة الاستفسارات والاجراءات التحليلية , والحد من امكانية تنبؤ الموظفين بإجراءات التدقيق .

دراسة عياش (2014) بعنوان " دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي " دراسة ميدانية على شركات الاتصالات البنينية .

هدفت الدراسة الى التعرف عناصر هيكل الرقابة الداخلية , وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوضع الاطار النظري للدراسة , كما تم اجراء دراسة ميدانية لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم خلالها جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة , كما اكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي , ان وجود عناصر رقابة داخلية جيدة تؤدي بالضرورة الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية التي تساعد الادارة على ترشيد ودعم قراراتها .

الدراسات الاجنبية :

دراسة (Bell, Marrs Solomon , & Thomas) :

"Auditing Organizations though a Strategic – System Lens"

هدفت الدراسة الى تقديم رؤية شاملة نظريات واليات واستراتيجيات مقترحة لتنفيذ منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال, كما قام الباحثون بمعالجة عملية قياس الاعمال ومعالجة الانظمة الاستراتيجية القائمة على التدقيق بناء على مخاطر الاعمال , وأشار الباحثون في دراستهم ان هذا المنهج الجديد يوفر وسائل قوية تتماشى مع متطلبات التدقيق الخارجي بشكل اوسع واشمل , كما انه لا يزال يأخذ بعين الاعتبار كثيرا من جوانب من النماذج التقليدية للتدقيق .

دراسة (Knechel Business Risk Audit ; Onigins Obstacles and Opprtunitirs)

" The Business Risk Audit ; Origins ; Obstaclns and Opportunities "

شرعت هذه الدراسة بتقديم صورة عن طبيعة عملية التدقيق في عام 1990 , حيث أشارت الى ان نمو تطبيقات ادارة المخاطر تعد بمثابة الخطوات المهنية الاولى نحو تبني منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال , وتوضح الدراسة ان من اهم الدوافع التي ادت الى التغير من منهجيات التدقيق التقليدي الى منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال , هو زيادة الضغط على مدققي الحسابات من اجل تخفيض الاتعاب والتكاليف , والثورة ضد زيادة هيكلية وشكل عملية الدقيق التي بلغت ذروتها بالتحول الى تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال , ويبرر الباحث سبب نتائج تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال بأنها كانت أقل نجاحا من المتوقع بسبب الكثير من العقبات التي بلغت طريق تنفيذه , عدم التطبيق الكامل لذلك المنهج وفشل الحاكمية المؤسسية والسلوك غير الاخلاقي لبعض المدققين , وظهور مقاومة من انصار المنهج التقليدي واستفسار اصحاب العمل عن مدى ملاءمة هذه المنهج لبيئة الاعمال , ويرى الباحث ان زيادة التركيز على اعداد التقارير المالية المضللة والسيطرة الداخلية تشير الى ان منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال لا يزال له دور يلعب في سلوك المدققين , وان لم يكن هناك قيود فأن التطبيق الكامل لنظام التدقيق القائم على مخاطر الاعمال سيتغلب على العقبات تحول دون نجاحه .

منهجية الدراسة :

اسلوب الدراسة :

استخدام الاسلوب الوصفي لمعرفة مدى اهمية استخدام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية والخاصة والحد من المخاطر التي يحتمل وقوعها حال تغييب الرقابة الداخلية في المؤسسة.

مصادر الدراسة :

- سلامة، مصطفى صالح. (2010) . مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية. الطبعة الأولى، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون.
- السوافيري، فتيحي؛ ومحمد، سمير ومصطفى، محمود. (2002). الإتجاهات الحديثة في الرقابة والتدقيق الداخلية ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- الشرع، إيمان حسين داود. (2010). دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق العدالة الضريبية: بحث تطبيقي في الهيئه العامه للضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
- عبد الله، خالد أمين. (2000). علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية. الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبدالله، خالد أمين. (2007). علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية. الطبعة الرابعة ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
- المدهون، ابراهيم رباح ابراهيم. (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
- النوايسة، محمد ابراهيم. (2008) . الحكم على أداء المدقق الخارجي في الأردن في ضوء بعض العوامل الشخصية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 11 (1): 37-58.

Ayagre, P.; Appiah-Gyamerah, I. & Nartey, J. (2014). “The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks”. International Journal of Accounting and Financial Reporting.

Badara, M.S & Saidin, S.Z. (2013). Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. Journal of Social and Development Sciences, 4 (1): 16-23

Internal oversight"

Prepared by employee:

Hoda Al-Dardour

New Ramtha Municipality

Summary

The goal of this research is to demonstrate the efficiency of internal control in improving financial performance, to determine the foundations and standards through which the efficiency of internal control is measured. The importance of the research lies in the existence of internal control in the institution and its contemporariness with its problems, and that internal control is carried out regularly and throughout the year, which leads to follow-up and the ability to discover Errors and immediate treatment. Internal control verifies the soundness of the financial position and the accuracy of the results.

As internal control affects the tracking and detection of errors and fraud and helps to implement the accounting system accurately and on sound scientific foundations and affects the efficiency of financial performance so that it does not leave any employee the opportunity to act personally without the approval of another responsible person, seeking to update the laws, regulations and instructions related to the exercise of control. Interior.

The research aims to develop internal control in government institutions in risk management. This is achieved by defining the role of internal control in activating risk management in government institutions, in order to raise the efficiency of the sectors. The problem is represented by the weakness of keeping up with internal control activities and developing their performance in applying the internal control components of institutions. The government meets risk management requirements, which leads to the emergence of threats that limit their development and are influential in weakening the effectiveness of internal control performance in monitoring, following up and evaluating government institutions. A sound internal control system depends on a continuous and organized assessment of the nature of the risks to which government institutions are exposed.